جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الثالث والأربعين - "إصدار أكتوبر ٢٠٢٣م - ١٤٤٥هـ"

التّشريعات البيئيّة الحديثة في المملكة العربيّة السُّعوديّة

Modern Environmental Legislation In The Kingdom Of Saudi Arabia

الدكتـــور

عبد المجيد بن الأمين أحمد مولود

أستاذ القانون المالي والإداري المساعد
كلية الأنظمة والدراسات القضائية
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

التّشريعات البيئيّة الحديثة
في المملكة العربيّة السُّعوديّة

Modern Environmental Legislation
In The Kingdom Of Saudi Arabia

الدكتـــــور

عبد المجيد بن الأمين أحمد مولود

أستاذ القانون المالي والإداري المساعد

كلية الأنظمة والدراسات القضائية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

التّشريعات البيئيّة الحديثة
في المملكة العربيّة السُّعوديّة

عبد المجيد بن الأمين بن محمد محمود أحمد مولود
قسم الأنظمة، كلية الأنظمة والدراسات القضائية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: abdulmajeed@iu.edu.sa

ملخص البحث:

يتناولُ هذا البحث التشريعات البيئية الحديثة في المملكة العربية السعودية، **ونهج** الباحث فيه المنهج الاستقرائي، حيثُ قام بتتبُّعِ تلك التشريعات المبثوثة والمتعددة وحصرها. **وتنبعُ** أهميّة البحث من أهمية حماية البيئة وضرورة تكثيف الجهود في الحفاظ عليها. **كما تكمن** مشكلة البحث في الحاجة إلى إبراز جهود المملكة التشريعية ودورها، باعتبارها من أكبر منتجي النفط، وعضوًا بارزًا في أسواق الطاقة، وما يُثار من مزاعم حول إضرار تلك الدول بالبيئة وعدم بذل عنايتها الكافية في ذلك. كذلك فإنّ تعدُّد تلك التشريعات يستوجب البحث عن الأوجه التي قد تؤدّي إلى ازدواجية أو تداخل بينها، ومعالجتها - إن وجدت- **ويهدفُ** هذا البحث إلى تسليط الضوء على التشريعات الحديثة في المملكة العربية السعودية في مجال حماية البيئة، وجمعها في إطار واحد، توثيقًا لها، وتسهيلًا على الباحثين في هذا المجال. **وتم تقسيم** البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. **خلص** الباحث إلى نتائج رئيسية، منها: عناية المملكة واهتمامها البالغ بالبيئة، واعتبارها أولوية قصوى، ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتنوع تلك الجهود لتشمل كافّة أشكال وعناصر البيئة، محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وجسد ذلك من خلال ركائز رئيسية هي: الإدارية والقانونية والمالية والأمنية لضمان الاستدامة والفاعلية. و**جاءت** أبرز التوصيات بإنشاء برامج لتأهيل وتدريب المهتمّين

بالعمل في المجال البيئي، وإنشاء منصّة وطنية لتوثيق جهود المملكة في المجال البيئي، وتسهيلًا للباحثين.

الكلمات المفتاحية: التشريعات البيئة، حماية البيئة، المملكة العربية السعودية.

Modern Environmental Legislation In The Kingdom Of Saudi Arabia

Abdulmajeed Alamin Mohammad Mahmood Ahmad Mawlud
Department of law, Faculty of Law and Judicial Studies, the Islamic University in Madinah, Saudi Arabia.
E-mail: Abdulmajeed@iu.edu.sa

Abstract:

This study aims to review the efforts and role of the Kingdom in protecting the environment. The researcher's approach in this study is the inductive method, as he traced and counted those various and numerous efforts. The importance of the study stems from the importance of protecting the environment and the need to intensify the efforts to preserve it. The issue of the study lies in the need to highlight the efforts of the Kingdom and its role, as one of the largest oil producers, and a prominent member of the energy markets, and addressing the allegations against those countries in regard to the damage to the environment and lack of sufficient care for the environment. Also, the multiplicity of these efforts requires searching for any aspects that may lead to duplication or overlapping between them, and the necessity to address them, if any. This study aims to shed light on the Kingdom's efforts in the field of environmental protection, and to list them in one or more frameworks, to document them and to facilitate the research in this field. The study was divided into an introduction, two sections and a conclusion. The researcher concluded with major results, including: The Kingdom's great care and interest in the environment, and the considerations given to it as a top priority, within the Kingdom's Vision 2030. The diversity of those efforts to

include all forms and elements of the environment, locally, regionally, and internationally, emphasized through the main pillars: administrative, legal, financial and security, to ensure sustainability and potency. The most prominent recommendations were to establish programs to qualify and train those interested in working in the environmental field, and to establish a national platform to document the Kingdom's efforts in the environmental field, and to facilitate the work of the researchers.

Keywords: Environmental Legislation, Environmental Protection, Saudi Arabia.

المقدمة

تحظى البيئة في المملكة العربية السعودية باهتمامٍ بالغ وكبير، وأولوية قصوى، يتجلى ذلك في العديد من المبادرات والبرامج والتشريعات المتنوعة، حيث لم تدّخر المملكة جهدًا في سبيل حماية البيئة؛ سواءً كان ذلك على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

يأتي ذلك في ظلّ الصعوبات والمخاطر التي يواجهها العالم أمام الآثار المحتملة الناتجة عن الإضرار بالبيئة كالتغير المناخي، والتصحر، والتلوث، والنفايات، والانبعاثات الكربونية، وغيرها، مع تزايد التقدم الصناعي، والتعديني، والتكنولوجي، والسكاني.

وقد شهدت المملكة حراكاً كبيراً في مجال التشريعات البيئية في الوقت المعاصر، خاصة بعد إعلان رؤية المملكة ٢٠٣٠، إيمانًا من المملكة بضرورة حماية البيئة وأهمية الحفاظ عليها؛ من خلال سن التشريعات اللازمة لذلك، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث صدر العديد من التشريعات البيئة حديثاً، كإصدار أنظمة جديدة، أو تحديث بعضها، أو إحداث المراكز والمصالح العامة، أو الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ونحوها.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث لمحاولة جمع تلك التشريعات المتعددة والمتنوعة في مجالاتٍ شتّى في إطار واحد، وتسليط الضوء عليها، ولإبراز جهود المملكة في هذا المجال.

أهمية البحث:

تنبع أهميّة البحث من أهميّة حماية البيئة وضرورة تكثيف الجهود في الحفاظ عليها.

إشكالية البحث:

تكمنُ إشكالية البحث في الحاجة إلى إبراز جهود المملكة التشريعية في حماية البيئة، محليًّا ودوليًّا، باعتبارها من أكبر منتجي النفط، وعضوًا بارزًا في أسواق الطاقة، بسبب ما يُثار من مزاعم أو اتهامات حول إضرار تلك الدول بالبيئة وعدم بذل عنايتها الكافية في ذلك.

كذلك فإنّ تعدُّد تلك الجهود باختلاف الموضوعات والجهات والنطاقات، يستوجب جمعها في إطارٍ واحد، ومن ثمّ البحث عن الأوجه التي قد تؤدي إلى ازدواجية أو تداخل بينها، ومعالجتها - إن وجدت -.

أهداف البحث:

يهدفُ هذا البحث إلى:

١. تسليطُ الضّوء على التشريعات الحديثة في مجال البيئة في المملكة العربية السعودية.

٢. البحث عن الأوجه التي قد تؤدي إلى ازدواجية أو تداخل بين تلك التشريعات الحديثة.

٣. جمعُ تلك التشريعات في إطارٍ واحد؛ تسهيلاً على الباحثين في هذا المجال، والإسهام في إثراء المكتبة العلمية.

٤. إبرازُ جهود المملكة العربية السعودية الحديثة في مجال حماية البيئة، وتوثيقها.

تساؤلات البحث:

التساؤل العام للبحث هو: ما هي التشريعات الحديثة في مجال البيئة بالمملكة العربية السعودية؟ وهل يوجد تداخل في الاختصاصات بينها؟

نطاق البحث وحدوده:

يتمثلُ نطاق البحث وحدوده من حيث المكان بالمملكة العربية السعودية. ومن حيث الزمان بالتشريعات الحديثة، أي تلك التي صدرت حديثًا بعد إعلان رؤية المملكة ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦م، ومن حيث الموضوع بالنظام السعودي ولوائحه، وما يتفرعُ عنه من مبادرات أو برامج وغيرها.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسة متخصصة في هذا الجانب – أعني (التشريعات البيئة في المملكة العربية السعودية على وجه الحصر) – ولكن توجد بعض الدراسات المحدودة في نطاق معين، مثل:

- دراسة (حماية البيئة في المملكة العبية السعودية، للأستاذ الدكتور/ إسماعيل صفاحي) ٢٠٢١م، ويتفقان في تناول البيئة وضرورة حمايتها، ويختلفان من جهة أنّ الدراسة هذه تعنى ببيان التشريعات البيئة الحديثة في المملكة العربية السعودية، في حين ركزت الدراسة السابقة على الحماية الجنائية والإدارية المحلية فقط.
- دراسة (الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية، للباحث/ إبراهيم التويجري) ٢٠٢١م، ويتفقان في تناول البيئة وضرورة حمايتها، ويختلفان من جهة أنّ الدراسة هذه تعنى ببيان التشريعات البيئة الحديثة في المملكة العربية السعودية، في حين ركزت الدراسة السابقة على الحماية الجنائية المحلية فقط.

أما بشكلٍ عام فهناك العديد من الدراسات المتعلقة بالبيئة وحمايتها، مثل:

- قانون حماية البيئة – دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقيات الدولية، للدكتور/ أحمد بن عبد الكريم سلامة، جامعة الملك سعود، ١٩٩٧.

- قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية، للدكتور/ ماجد بن راغب الحلو، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٨م.
- القانون الدولي للبيئة، للدكتور/ عبد الكريم عوض خليفة، دار الإجادة، ٢٠٢١م.

منهج البحث:

تمّ الاعتماد في هذا البحث أولاً على المنهج الاستقرائي، ثم على المنهج التحليلي ثانيًا.

خطة البحث:

تمّ تقسيمُ البحث إلى: مقدمة ومبحثين وخاتمة، على النحو التالي:

- مقدمة
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمفردات العنوان:
  - المطلب الأول: التعريف بالمملكة العربية السعودية.
  - المطلب الثاني: التعريف بالبيئة.
  - المطلب الثالث: أهمية حماية البيئة.
  - المطلب الرابع: عناية المملكة العربية السعودية بالبيئة.
- المبحث الثاني: التشريعات البيئة الحديثة في المملكة العربية السعودية:
  - المطلب الأول: مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠.
  - المطلب الثاني: التشريعات القانونية.
  - المطلب الثالث: التشريعات الإدارية.
  - المطلب الرابع: التشريعات الدولية.
- خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات

وبالله التوفيق.

المبحث الأول:
الإطار المفاهيمي لمفردات العنوان

سيتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي لمصطلحات ومفردات العنوان، والتعريف بها، وذلك في أربعة مطالب، على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعريف بالمملكة العربية السعودية:

المملكة العربية السعودية كما عرفها النظام الأساسي للحكم بأنها: "دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله –تعالى– وسنة رسوله –ﷺ–، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض". (١)

وتقع في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، يحدُّها شرقاً: الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وغربًا: البحر الأحمر، وجنوبًا: اليمن وسلطنة عمان. وشمالًا: الكويت والعراق والأردن، وتبلغ مساحتها أكثر من ٢.٢٥٠.٠٠٠ كم٢، وبكثافة سكانية بلغت أكثر من ٣٢ مليون نسمة. (٢)

وتتبوأ المملكة العربية السعودية مكانةً مهمةً في العالم الإسلامي، حيث فيها الحرمان الشريفان وقبلة المسلمين، والمشاعر المقدسة. كما تحتلُّ مركزًا محوريًّا في العالم، فهي تقع في قلب ثلاث قارات ورابطًا بين الشرق والغرب، كما أنها تمتع باقتصاد قوي ومتين وتلعب دوراً رئيسياً في أسواق الطاقة بفضل الله.

---

(١) المادة رقم (١) من النظام الأساسي للحكم الصادر في ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ

(٢) https://www.my.gov.sa/ دليل المعلومات الحكومية بالمنصة الوطنية الموحدة.

وفي عام ٢٠١٦م أعلنت المملكة العربية السعودية عن رؤيتها ٢٠٣٠، وتحديد ثلاث محاور رئيسية هي: (مجتمع حيوي – اقتصاد مزدهر – وطن طموح) متفرعة إلى ٩٦ هدفًا استراتيجيًّا، يتمُّ تحقيقها عن طريق برامج تحقيق الرؤية.[١]

وامتدادًا للجهود السابقة للمملكة في هذا الجانب، وضعت المملكة الاستدامة والبيئة ضمن أهمّ تلك البرامج والمستهدفات في رؤيتها ٢٠٣٠، وكان نتاج ذلك العديد من المبادرات والاستراتيجيات والتشريعات.

❁❁❁

(١) https://www.vision2030.gov.sa/

المطلب الثاني: التعريف بالبيئة:

يعود جذر لفظة البيئة في اللغة إلى الحروف الثلاثة: (الباء، الواو، الهمزة)، (ابن فارس:١٣٩٩) ومنها الفعل (باء، يبوء بوءً) وله عدةُ معانٍ، منها: رجع، ومنه قوله تعالى: (إني أريدُ أن تبوء بإثمي وإثمك ...) (المائدة: ٢٩)، أي: ترجع وتعود.

ومن معانيه أيضًا: أي: اتخذ، ومنه قوله تعالى: (وكذلك مكّنَّا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيثُ يشاء ...) (يوسف: ٥٦) أي: ينزل ويسكن.

ومن معانيها أيضًا: إصلاحُ المكان وتهيئته. (ابن منظور: ١٤١٤)

أما لفظة (البيئة) فهي: اسمٌ مشتقٌ من الجذر اللغوي السابق، ومعناه: المنزل. قال تعالى: (واذكروا إذْ جعلكم خلفاء من بعد عادٍ وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورًا وتنحتون الجبال بيوتًا فاذكروا ءالآء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين) (الأعراف: ٧٤). وقد توسعت دلالة هذا اللفظ حديثًا، فأصبحت تدلُّ على ما يحيطُ بالإنسان من ظروفٍ مختلفة: فيقال: البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها على سبيل المجاز.

فالبيئة هي: مكانٌ تتوافرُ فيه العواملُ الملائمة لمعيشةِ كائنٍ حيٍّ. (عمر: ١٤٢٩).

أما في الاصطلاح، فقد عرّفها المنظم السعودي بأنها: " كلُّ ما يحيط بالإنسان، أو الحيوان، أو النبات، أو أيّ كائن حيٍّ من ماء وهواء ويابسة وتربة وأحياء وتنوع أحيائي وغازات في الغلاف الجوي ومسطحات مائية، وما تحتويه هذه الأوساط من جمادٍ وأشكالٍ مختلفة من طاقة وموائل بيئية وعمليات طبيعية وتفاعلها فيما بينها". [1]

---

(١) المادة رقم (١).

وهو كما يلاحظ، تعريف شامل لجميع مكونات البيئة، وحسنًا فعل المنظم حين لم يقيدها بالإنسان، بل وسّع من نطاقها لتشملَ الكائنات الحيّة مطلقًا.

كما عرّفها (الغامدي، ٢٠٠٢م) من منظور إسلامي بأنها: نعمةٌ من نعم الله على الإنسان، تتصلُ بحياته مباشرة، يؤثرُ فيها ويتأثرُ بها بشكلٍ كبير، وتحتوي على معطيات الكون، من ماء وهواء وأرض وما حولها، وكائنات مختلفة، ونظم اجتماعية وثقافية، والاستفادة الكاملة منها وفق المضامين الشرعية"، وذلك انطلاقًا من قوله تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها". (الأعراف: ٥٦).

المطلب الثالث: أهمية حماية البيئة:

حماية البيئة هي: ترشيدُ استخدام الموارد الطبيعية والحيلولة دون تلوُّثها والحفاظ على توازنها. (صفاحي، ٢٠٢١م)، وقد نصّ المنظّم السعودي على ذلك في نظام البيئة؛ إذْ جاء فيه: " حماية البيئة: المحافظة على البيئة، وتشمل: منع التّلوُّث، والتخفيف من حدَّته، والحدُّ من تدهور البيئة، وضمانُ تحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال الالتزام بالمقاييس والمعايير والإجراءات الوقائية أو العلاجية المتعلقة بالبيئة وفقًا لأحكام النظام واللوائح". [1]

وتتجلى أهمية حماية البيئة في أمورٍ كثيرة، أهمها:

١. ضمانُ الاستخدام الأمثل للموارد، بما يكفلُ بقاءها وتجدُّدها.

٢. حفظُ حقوق الأجيال القادمة بتوفير الممكنات لها.

٣. توفيرُ الظروف المناسبة والملائمة لحياة البشر في هذا الكوكب، من حيث الصحة والغذاء والعمل والتنمية وغيرها، وللكائنات الحية الأخرى كذلك.

٤. تحقيقُ الاتزان الطبيعي للأرض وجعلها صالحةً ومهيأة للحياة بكلّ يُسْرٍ ورفاهية.

ولقد سبق التشريع الإسلامي غيره في الحثّ على حماية البيئة والمحافظة عليها، (الحلو: ١٩٩٥) وذلك أنّ الله – سبحانه وتعالى – سخّر الأرض لعباده وجعلهم خلفاء فيها، قال سبحانه: (ويجعلكم خلفاء الأرض) (النمل:٦٢)، وقال سبحانه: (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) (هود:٦١) أي: تعمرونها. ولأنه – سبحانه وتعالى – خلق الأرض على أحسن حال، حيثُ قال: (والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كلّ شيءٍ موزون) (الحجر:١٩)، وقوله تعالى: (بديعُ السماوات

---

(١) المادة رقم (١).

والأرض) (البقرة:١١٧)، فاقتضى ذلك وجوب المحافظة على ذلك، وهو ما يؤكدهُ قوله تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) (الأعراف:٨٥).

وفي ذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن البيئة والحفاظ عليها من منظورٍ إسلامي، حيث جاء فيه:

تحريمُ إلقاء النفايات الضارة، وكافة الأفعال والتصرفات التي تحملُ أيّة أضرارٍ بالبيئة أو إساءةٍ إليها، مثل الأفعال والتصرفات التي تؤدّي إلى اختلال التوازن البيئي، أو تستهدفُ الموارد أو تستخدمها استخدامًا جائرًا لا يراعي مصالح الأجيال المستقبلية، عملًا بالقواعد الشرعية الخاصة بضرورة إزالة الضّرر. [1]

❁❁❁

(١) قرار رقم ١٨٥ (١١-١٩)

المطلب الرابع: عناية المملكة العربية السعودية بالبيئة.

لم يكن اهتمام المملكة بالبيئة وليد اللحظة، بل كانت المملكة سبّاقةً في هذا المجال منذ وقت طويل. (آل داوود، ٢٠١٣). مستندةً في ذلك على أحكام الشريعة الإسلامية قبل كلّ شيء. (الطريف:١٩٩٦).

فقد تضمّن النظام الأساسي للحكم الصادر سنة ١٤١٢هـ والذي يعدُّ بمثابة الدستور - وفق المصطلح القانوني- للدولة على عناية المملكة بالبيئة وحمايتها، وذلك بنصّه على أنه: (تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها). [1]

وهذا النصّ يعدُّ أحد الركائز الرئيسية التي تنبثقُ منها الأنظمة واللوائح والتشريعات البيئية المختلفة، مثل:

نظام صيد الحيوانات والطيور البرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٨) وتاريخ ١٦/ ٤/ ١٤٢٠هـ.

- نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهدّدة بالانقراض ومنتجاتها، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٩) وتاريخ ٦/ ٣/ ١٤٢١هـ.
- النظام العام للبيئة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٤) وتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٤٢٢هـ.
- نظام المراعي والغابات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٥) وتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٤٢٥هـ.

---

(١) المادة (٣٢).

- نظام المناطق المحميّة للحياة الفطريّة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٦٦) وتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٤٣٦هـ.

أما قبل ذلك فكانت هناك بعض الأنظمة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، مثل:

- نظام الهيئة السعودية للحياة الفطريّة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢٢) وتاريخ ١٢/ ٩/ ١٤٠٦هـ.

- نظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليميّة للمملكة العربية السعودية لعام ١٤٠٨هـ.

- **الاتفاقيّة الإقليميّة للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن**: والتي تهدفُ إلى حماية البيئة البحريّة والساحليّة بالبحر الأحمر وخليج عدن، وقد تمّ توقيع الاتفاقية في عام ١٩٨٢م بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وفي عام ١٩٩٥م تمّ تأسيس الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالقاهرة بمصر، لتعمل كمنظمة إقليميّة، ولا زالت تمارسُ عملها من ذلك الحين.[1]

كما شاركت الهيئات الشرعية في هذا الجانب، ومن ذلك ما تضمنته فتوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالمملكة رقم (١٢٤٩٣) في جوابها على استفسار ورد إليها من قبل أمانة محافظة جدة حيال الحكم الشرعي في قتل القطط السائبة التي تسبب ضررًا كبيرًا على الصحّة العامّة وسلامة البيئة، حيث أفْتتِ اللجنة بأنه لا مانع من قتلها شريطة ثبوت ضررها وعدم اندفاعها إلا بالقتل).

ولم تكن السلطة القضائية بعيدةً عن مجال البيئة، فهي أيضًا واكبت ذلك الاهتمام، وتصدت لقضايا عديدة في هذا الجانب، نستعرض بعضها فيما يلي:

---

(١) https://persga.org/

القضية الأولى:

قضت المحكمة الإدارية بديوان المظالم في عام ١٤٢٩هـ في أحد الأحكام القضائية بإلغاء قرار إحدى الجهات الحكومية المتضمن امتناعها عن إزالة المخلفات، وإلزامها بنقلها من مدفنها الحالي إلى مكان مناسب. حيث خلصت المحكمة إلى ثبوت خطر تلك النفايات وعدم ملاءمة موقعها الذي تمّ طمرها فيه، إذْ إنّ لتلك النفايات أضرارًا حتمية مباشرة على الإنسان، وأنّ موقع الدفن سيؤثر على القرى السكنية والمزارع ومناطق الرعي والمتنزهات القريبة منه، مما يشكّلُ ضررًا على البيئة والإنسان. (١)

وقد استندت المحكمة في حكمها على تقرير جهة مختصة ومحايدة، والتي أثبتت تحقّق الأضرار من طمر ودفن تلك النفايات على البيئة.

القضية الثانية:

قضت المحكمة الإدارية بديوان المظالم في عام ١٤٣٠هـ في أحد الأحكام القضائية برفض الدعوى المقامة من المدعية ضدّ إحدى الجهات الحكومية بسبب معاقبتها بفرض غرامة مالية عليها، حيث خلصت المحكمة إلى صحة إجراءات قرار الجهة الحكومية القاضي بفرض الغرامة على المالية على الشركة. (٢)

وقد استندت المحكمة في حكمها على ثبوت مخالفات الشركة لنظام المحافظة على مصادر المياه، وأنّ ما قامت به الشركة من مخالفات يسبّبُ أضرارًا جسيمة على الصحة العامة والبيئة؛ من خلال تلويث المياه٩ الجوفية، فضلًا عن قيامها بحفر آبارٍ دون ترخيص.

---

(١) الحكم رقم ٥٥٢/ إ س/ ٦ لعام ١٤٢٩هـ (منشور).

(٢) الحكم رقم ١٠/ إ س/ ٢ لعام ١٤٣٢هـ (منشور).

ومفادُ - ما تقدّم- أنّ عناية المملكة بمختلف أجهزتها وسلطاتها بالبيئة وحمايتها، انطلاقًا من أحكام الشريعة الإسلامية، ثم الأنظمة المرعيّة.

المبحث الثاني:
التشريعات البيئية الحديثة في المملكة العربية السعودية:

مع تزايد الضغوط على البيئة والمصادر الطبيعية في المملكة، نتيجة الازدياد المضطرد في السكان، والنمو الكبير في القطاعات الصناعية والتعدينية والزراعية والنقل والطاقة، وغيرها، إلى جانب عدم مواكبة منظومة حماية البيئة لتلك التغيرات، نتج عن ذلك ضعف في الالتزام البيئي، وتدنّي الوعي البيئي، وتدهور عام بالبيئة. (١)

ولكن ومع إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ بدأت المملكة تشهد تطورًا لافتًا وملحوظًا في هذا الشأن- وسيتم بيان ذلك في المطالب الأربعة الآتية-:

المطلب الأول: مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠:

لم تغفل رؤية المملكة ٢٠٣٠ دور البيئة وضرورة حمايتها والحفاظ عليها، بل جعلت ذلك ضمن محاورها وبرامجها الرئيسية، حيث يوجد أكثر من اثني عشر هدفًا من أهداف التنمية المستدامة مرتبط بالبيئة.

وفي سبيل ذلك صدرت عدّة مبادرات وطنية في هذا الجانب.

منها:

١. **الاستراتيجية الوطنية للبيئة:** (٢)

وتستند هذه الاستراتيجية على دراسة شاملة للدول ذات الأداء التميز في القطاعات ذات العلاقة بالبيئة. وقد خلصت إلى وجود نقاط قوة، مثل تنوع النظم البيئية والأنواع الإحيائية، وإلى نقاط ضعف كعدم الالتزام البيئي، وإلى وجود فرص مثل مشاركة القطاع الخاص، وإلى تهديدات، مثل التغير المناخي.

---

(١) الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة، مايو ٢٠١٨، وزارة البيئة والياه والزراعة.

(٢) صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٤ وتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٤٣٩هـ

وتهدفُ إلى تحقيق الاستدامة البيئية، والرفاه الاجتماعي، والاستدامة الاقتصادية، والمشاركة البيئية. وتتضمن أربع أهداف استراتيجية، وستّ ركائز استراتيجية، وأربع وستين مبادرة، وخمسة وعشرين مؤشّر أداء.

٢. **الاستراتيجية الوطنية للمراعي الطبيعية**: [١]

وهي استراتيجية تهدفُ إلى وقف تدهور الأراضي الرعوية وإعادة تأهيل ما تدهور منها وتنميتها وإدارتها إدارة مستدامة، وتتضمن أربع أهداف استراتيجية، وستّ عشرة ركيزة، وثلاث عشرة مبادرة، وستّ مؤشرات أداء، وأربع عشرة مشروعًا.

٣. **الاستراتيجية الوطنية للمياه**: [٢]

تهدفُ هذه الاستراتيجية إلى تنمية مصادر المياه والمحافظة عليها، وتقليل الهدر المائي، والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة، وتتضمن عشرة برامج، وسبعاً وأربعين مبادرة.

ومن الوهلة الأولى قد يتبادرُ إلى الأذهان سؤال عن مدى وجود تداخل بين تلك الاستراتيجيات، خاصةً وأنّ بعضها بلا شكٍّ جزء من الآخر، فالمراعي الطبيعية والمياه والطاقة المتجددة كلّها تندرج تحت البيئة.

وإجابة على ذلك السؤال، يمكن القول بأنه وبعد استعراض تلك الاستراتيجيات ومقارنتها ببعض، نجد أنّ الاستراتيجية الوطنية للمراعي الطبيعية متفرعة من الاستراتيجية الوطني للبيئة، وتعتبر برنامجًا تنفيذيًّا ضمن استراتيجية البيئة، كما نصّ قرار الموافقة عليها.

---

(١) صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ وتاريخ ٢٩/ ١/ ١٤٤٠هـ

(٢) صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٧ وتاريخ ٦/ ٥/ ١٤٣٩هـ

أما الاستراتيجية الوطنية للمياه فهي خاصة بالمياه؛ لما تشكّله المياه من عنصر بالغ الأهمية، ويجدر أن يستقل بمفرده، فضلاً عن كونها هي الأسبق صدورًا من بين تلك الاستراتيجيات.

وعطفًا على ذلك فإنّ الجهة المسؤولة عن تنفيذ تلك الثلاث الاستراتيجيات الأولى هي جهة واحدة وهي: وزارة البيئة والمياه والزراعة، وهذا يشير إلى توجه الدولة إلى العناية بالبيئة، والتي يأتي في رأس أولوياتها: المياه والزراعة.

٤. **البرنامج الوطني للطاقة المتجددة**: [١]

يستهدفُ هذا البرنامج تحقيق التوازن في مصادر الطاقة المحلية، والوفاء بالتزامات المملكة تجاه تخفيض الانبعاثات الكربونية، وإلى أن تكون المملكة مركزًا رياديًّا للطاقة المتجددة في العالم. والذي انبثقت منه مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة، واستراتيجية الطاقة المتكاملة، ومن خلالها تمّ تنفيذ العديد من المشاريع في الطاقة الشمسية والرياح.

٥. **تخصيص أسبوع خاص بالبيئة**: [٢]

حيثُ تتولى وزارة البيئة والمياه والزراعة إقامته وتنفيذه ودعوة الجهات الحكومية والقطاع الخاص وجمعيات النفع العام والمؤسسات المجتمعية للمشاركة في نشاطاته، في أول أسبوع من فصل الربيع من كلّ عام، بهدف رفع الوعي بالثقافة البيئية.

---

(١) أعلن عن البرنامج في ٢٠١٧م، https://www.moenergy.gov.sa/

(٢) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٥ وتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٤٣٩هـ

٦. مبادرة السعودية الخضراء: [١]

وتسعى هذه المبادرة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: خفض الانبعاثات، والتشجير، وحماية الأرض والطبيعة، وتتضمن أكثر من ٦٠ مبادرة.

❁❁❁

(١) أعلن عنها في ٢٠٢١م، https://www.greeninitiatives.gov.sa/

المطلب الثاني: التشريعات القانونية:

حظي مجال التشريعات والتنظيمات القانونية بالمملكة بعناية فائقة وكبيرة، إذْ يعدُّ هو حجر الأساس لأيّ تنمية أو تطور، فبعد إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ تمّ تعديل الكثير من تلك الأنظمة واللوائح وتحديثها.

نجملها فيما يلي:

- نظام المياه: الصادر بموجب المرسوم ملكي رقم (م/ ١٥٩) وتاريخ ١١/ ١١/ ١٤٤١هـ.
- نظام البيئة: الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٦٥) وتاريخ ١٩/ ١١/ ١٤٤١هـ، ولوائحه التنفيذية وهي على النحو التالي:
  - اللائحة التنفيذية للتفتيش والتدقيق البيئي لنظام البيئة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٩٣٦٩١ وتاريخ ١٣/ ٧/ ١٤٤٢هـ.
  - اللائحة التنفيذية للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون ومركبات الكربون الهيدروفلورية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٤٦٦٥٣ وتاريخ ١٢/ ٨/ ١٤٤٢هـ.
  - اللائحة التنفيذية لإعادة التأهيل البيئي، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٦١٤٦ وتاريخ ٩/ ٨/ ١٤٤٢هـ.
  - اللائحة التنفيذية للتصاريح البيئية لإنشاء وتشغيل الأنشطة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٦١٥٣ وتاريخ ٩/ ٨/ ١٤٤٢هـ.
  - اللائحة التنفيذية لمنع ومعالجة تلوث التربة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٤٩٣٥١ وتاريخ ١٥/ ٨/ ١٤٤٢هـ.
  - اللائحة التنفيذية لجودة الهواء، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥١٢٢٥٨ وتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٤٤٢هـ.

- اللائحة التنفيذية لضبط المخالفات وايقاع العقوبات، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣١٢١٨٦ وتاريخ ٤/ ٦/ ١٤٤٢هـ.
- اللائحة التنفيذية للضوضاء، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٧٨٠٣٨ وتاريخ ١/ ٩/ ١٤٤٢هـ.
- اللائحة التنفيذية لمقدمي الخدمات البيئية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٨٢٩٧٩ وتاريخ ١٤/ ١١/ ١٤٤٢هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام البيئة للإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٥٩٦٤ وتاريخ ١٧/ ١/ ١٤٤٣هـ.
- اللائحة التنفيذية لحماية الأوساط المائية من التلوث، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٠٣٦٣٩ وتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٤٤٢هـ: ويقصد بالأوساط المائية: المياه السطحية، والمسطحات المائية والموارد المائية. وتختلف هذه اللائحة عن سابقتها (اللائحة التنفيذية لنظام البيئة للإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية) بأنّ المهام المنصوص عليها في اللائحة هذه من اختصاص المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، وتختصّ بحماية تلك الأوساط من التلوث. بينما اللائحة السابقة يشترك في تنفيذها كل من المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، ويمتدّ اختصاصها إلى ما هو أبعد من المياه، كالبيئة الساحلية بما تتضمنّه من حيوان أو نبات، ونحو ذلك. وبالرغم من ذلك فإنه يبدو بالمقارنة بين اللائحتين وجود نوع من التداخل الجدير بالتدخل والاستدراك بين تلك المراكز خاصة في مهام الضبط والتفتيش في البيئة البحرية والساحلية.

- اللائحة التنفيذية للضوابط والاجراءات المتعلقة بالمقابل المالي للتراخيص، والتصاريح والخدمات البيئية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦١٨٦٦٠ وتاريخ ٥/ ١٢/ ١٤٤٢هـ.
- اللائحة التنفيذية لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٥٤٥٦٦ وتاريخ ٢٥/ ٦/ ١٤٤٢هـ.
- اللائحة التنفيذية لصيد الكائنات الفطرية البرية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٤٠٠٤٨ وتاريخ ٨/ ٩/ ١٤٤٤هـ.
- اللائحة التنفيذية للاحتطاب، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٤٤٨٢٢ وتاريخ ٢٠/ ٦/ ١٤٤٢هـ.
- اللائحة التنفيذية للمناطق المحمية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٨٨٢٤ وتاريخ ٥/ ٢/ ١٤٤٣هـ.
- اللائحة التنفيذية للاتجار في الكائنات الفطرية ومنتجاتها ومشتقاتها، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٥٦٣٤٤ وتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٤٤٢هـ.

وعلى ضوء ما تقدم- يمكن القول بأن البنية التشريعية والقانونية المنظمة للبيئة بالمملكة مكتملة، وشاملة، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإنه يخشى أن تظهر بعض أشكال الازدواجية أو التداخل بينها، كما سبق بيانه في هذا المطلب.

❁❁❁

المطلب الثالث: التشريعات الإدارية:

تزامن تحديث التشريعات القانونية الخاصة بالبيئة، مع تحديث التّشريعات الإداريّة، كإعادة هيكلة بعض الوزارات والمصالح والهيئات وإنشاء مراكز وطنية، وقوات أمنيّة، وغيرها، بما يتوافق مع متطلبات المرحلة، ويحققُ الكفاءة العالية لأجهزة الدولة ذات الاختصاص، ويرتقي لتطلعات وطموحات الرؤية.

ونقصد بالتشريعات الإدارية تلك التشريعات القانونية التي تستهدف إنشاء وتنظيم الهياكل الإدارية، المشار إليها في المادة الرابعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ ١٣ وتاريخ ٣/ ٣/ ١٤١٤هـ التي نصت على أنه: (للمجلس باعتباره السلطة التنفيذية المباشرة الهيمنة التامة على شؤون التنفيذ والإدارة، ويدخل في اختصاصاته التنفيذية الأمور الآتية: ٢- إحداث وترتيب المصالح العامة).

وبيان ذلك فيما يلي:

- تعديل مسمى (وزارة الزراعة) إلى (وزارة البيئة والمياه والزراعة) ونقل المهام والمسؤوليات المتعلقة بنشاطي البيئة والمياه إليها.[١]
- **إنشاء المراكز الوطنية المختصة بالبيئة**، مثل:[٢]
  - المركز الوطني للأرصاد: ومهمته مراقبة الظواهر الجوية وإصدار التوقعات الجوية وتوفير التحذيرات المبكرة لحماية الممتلكات وسلامة الأرواح من خلال منظومة تقنية وعملية متكاملة، وتعزيز القدرة الوطنية على مواجهة التغير المناخي،

---

(١) بموجب الأمر الملكي رقم أ/ ١٣٣ وتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٤٣٧هـ

(٢) صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٧ وتاريخ ١٩/ ٧/ ١٤٤٠هـ

بالإضافة إلى تطبيق نظام الأرصاد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٨٦ وتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٤٤٢هـ.

○ المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر: يهدفُ المركز إلى الإشراف على إدارة أراضي المراعي والغابات والمنتزهات الوطنية واستثمارها، والمحافظة على الموارد الوراثية النباتية والغطاء النباتي خارج المناطق المحمية، ومكافحة التصحر.

○ المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية: يعملُ المركز على تنفيذ وتطوير خطط للتصدّي للأخطار المحدقة بالحياة الفطرية، وإعادة تأهيل الأنواع المهددة بالانقراض، بهدف إعادة التوازن البيئي للنظام البيئي بالمملكة، وقد قام المركز بتأسيس صندوق لدعم الحياة الفطرية في المملكة على غرار صندوق البيئة.

○ المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي: ويقوم المركز على متابعة إنفاذ الأنظمة واللوائح البيئية ومدى التزام كافة الأشخاص والجهات والأنشطة بالأنظمة والمعايير والاشتراطات البيئة المعتمدة. ومن الخدمات التي يقدمها: خدمات الفسح البيئي والتصاريح البيئية وقائمة المنشآت المرخصة.

- **إنشاء المركز الوطني لإدارة النفايات**: بهدف تنظيم أنشطة إدارة النفايات والإشراف عليها، وتحفيز الاستثمار فيها، ومنح التراخيص للجهات المستفيدة، وتطبيق نظام إدارة النفايات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٣ وتاريخ ٥/ ١/ ١٤٤٣هـ.[1]

(١) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ وتاريخ ١١/ ٨/ ١٤٤٠هـ

وباستعراض اختصاصات هذه المراكز نجد بعض صور التداخل في الاختصاصات في ما يتعلق بمحطات الوقود، إذْ تضمّن جدول المخالفات والجزاءات البلدية بعض المخالفات المتعلقة بالبيئة، مثل إدارة النفايات والنظافة العامة ونحوها، والتي يقع الاختصاص فيها لوزارة الشؤون البلدية والقروية، ومن جهة أخرى فلدى وزارة الطاقة والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي والمركز الوطني لإدارة النفايات بعض الاختصاصات في هذا الشأن أيضاً، وهو ما يؤدي إلى تداخل أكثر من جهة منفصلة ومستقلة في الاختصاص بمخالفات محطات الوقود البيئية.

- **إنشاء القوات الخاصة للأمن البيئي**: وهي أحد القطاعات العسكرية التابعة لوزارة الداخلية، تأسست في ٢٠١٩م، وتعمل على مراقبة وضبط المخالفات البيئية بشتى صورها كالاحتطاب، والصيد الجائر، وغيرها.

ومما يجدرُ التنبيه إليه هنا هو ما قد يبدو من احتمال وجود ازدواجية أو تداخل في الاختصاصات والمهام بين القوات الخاصة للأمن البيئي، ونصوص نظام البيئة، حيثُ نصّ نظام البيئة [١] على أن يتولى مفتشون - يصدر بتحديدهم قرار من وزير البيئة والمياه والزراعة أو رئيس مجلس إدارة المركز المختص بحسب الأحوال- ضبط مخالفات أحكام النظام ولوائحه، والتحقيق فيها، وفي مادة أخرى من ذات النظام [٢] نصّتْ على أنّه دون إخلالٍ بما ورد في المادة السابقة تتولى وزارة الداخلية المراقبة الأمنية لتحقيق الالتزام البيئي واتخاذ جميع التدابير الأمنية اللازمة لمنع ارتكاب أيّ مخالفة لأحكام النظام، وضبط مخالفي أحكام النظام ولوائحه. وهو ما قد يفهم منه

---

(١) المادة رقم (٣٦).

(٢) المادة رقم (٣٧).

وجود تعارض بين الاختصاصات بين تلك الجهات، إلا أنه وبعد التمعن في تلك النصوص، يتأكد للناظر وجود فاصل دقيق بينهما، فالقوات الخاصة للأمن البيئي تكمن مسؤوليتها في المراقبة الأمنية ابتداءً، فهي جهة وقائية أمنية، وتتولى الدعم والمساندة عند الحاجة، وغالباً ما تكون حول المحميات والمراعي والجوانب الطبيعية، أما المفتشون الإداريون فمهمّتُهم الأساسية هي ضبط المخالفات الناتجة عن الزيارات التفقدية أو البلاغات المقدمة من الغير، وغالبًا ما تكونُ حول المصانع أو داخل المدن ونحوها، وبذلك يبدو جليًّا عدم الازدواجية بينهما، ويؤكدُ ذلك ما نصت عليه اللائحة التنفيذية لضبط المخالفات وإيقاع العقوبات من أنه يتمّ ضبط مخالفات أحكام النظام ولوائحه من قبل المفتشين، ولهم طلب المساندة والدعم من الجهات الأمنيّة عند الحاجة.[1] إلا أنه يتطلب تفصيل ذلك في لائحة أو دليل إجرائي؛ تفاديًا لأية تفسيرات أو اجتهادات فردية أو شخصية بين تلك الجهات في حال اشتراكهما في مهمّة واحدة.

- **تكوين مجلس للمحميات الملكية**: والذي يهدفُ إلى حماية التنوع الإحيائي والحياة الفطرية، والتنمية الريفية، والتي بلغت أكثر من ٧٥ منطقة.[2]

- **إنشاء مؤسسة المبادرة الخضراء**: وهي مؤسسة غير هادفة للربح، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال المالي والإداري، وتهدفُ إلى متابعة الجهود المتعلقة بمبادرتي السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر.[3]

---

(١) المادة رقم (٢).

(٢) بموجب الأمر الملكي رقم أ/ ٢٢٠ وتاريخ ١٧/ ٩/ ١٤٣٩هـ

(٣) بموجب الأمر الملكي رقم أ/ ٣٢ وتاريخ ١/ ٢/ ١٤٤٤هـ

- **إنشاءُ صندوق البيئة**: وهو صندوق يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويهدفُ إلى الإسهام في تحقيق الاستراتيجية الوطنية للبيئة والاستدامة المالية للمراكز الوطنية لقطاعي البيئة والأرصاد، وتمكينها من مباشرة مهماتها ومسؤولياتها؛ وفق الأنظمة ذات العلاقة وتنظيم كلّ مركز، كما أنه يوفّر الإمكانات اللازمة للنهوض بتلك الأجهزة والقطاعات، من خلال الاستثمار الأمثل لرأس المال، في دعم البرامج والدراسات والمبادرات المرتبطة بالبيئة، وتحفيز التقنيات الصديقة للبيئة، وغيرها.[١]

- **إنشاء الهيئة السعودية للبحر الأحمر**: تهدفُ إلى تنظيم الأنشطة الملاحية والبحرية بالبحر الأحمر، ووضع آليات لحماية البيئة بالمناطق التابعة لها.[٢]

- **إنشاء دائرة في النيابة العامة تختص بالجرائم البيئية**: حيثُ تهدف إلى تعزيز الحماية الجنائية للبيئة، ومكوناتها الطبيعة، وذلك بناءً على ما نصّ عليه نظام البيئة من اختصاص النيابة العامة في التحقيق في المخالفات لأحكام نظام البيئة، والادعاء أمام المحكمة المختصة. (صفاحي، ٢٠٢١).

- **إنشاءُ المؤسسة العامة للمحافظة على الشعب المرجانية والسلاحف في البحر الأحمر**:[٣] ومن أهداف المؤسسة كما نصّ تنظيمها الأساسي المساهمة في الحفاظ على الشعب المرجانية والسلاحف في البحر الأحمر، والإشراف على تنفيذ المبادرات والبرامج والمشاريع ذات العلاقة. وعلى الرغم من أن النظام الأساسي للمؤسسة قضى بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، مثل الهيئة السعودية للبحر

---

(١) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٦ وتاريخ ١٩/ ٧/ ١٤٤٠هـ

(٢) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٩ وتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٤٤٠هـ

(٣) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ وتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٤٤٣هـ

الأحمر في هذا الشأن، إضافةً إلى المراكز البيئة المختصة الأخرى إلا أنّ هناك احتمالية إلى حدٍّ ما لوجود بعض التداخلات في هذا الصدد.

- **إنشاءُ المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها**: [1] وهو مركز مستقل ماليًّا وإداريًّا، ويرأس مجلس إدارة وزير البيئة والمياه والزراعة، ويهدفُ إلى حماية الصحة العامة، ومكافحة الآفات النباتية والأمراض الحيوانية.

❁❁❁

(١) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٢ وتاريخ ٣/ ٣/ ١٤٤٢هـ

المطلب الرابع: التشريعات الدولية:

لم تقتصر التشريعات البيئية الحديثة في المملكة على الصعيد المحلي فقط، بل امتد ذلك الأثر ليشمل الصعيد الإقليمي والعالمي، حيث انضمت المملكة إلى العديد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية المعنية بالبيئة.

ونقصد بالتشريعات الدولية تلك التشريعات القانونية الدولية المتمثلة في المعاهدات والاتفاقيات، (سعيد: ٢٠١٥) وهي المشار إليها في المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ ١٣ وتاريخ ٣/ ٣/ ١٤١٤هـ التي نصت على أنه: (مع مراعاة ما ورد في نظام مجلس الشورى، تصدر الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية والامتيازات، وتعدل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الوزراء.).

وفيما يلي بيان ذلك:

- **مبادرة الشرق الأوسط الأخضر**: وهي مبادرةٌ تهدفُ إلى توسيع نطاق العمل في البيئة والمناخ على وجه الخصوص من خلال التعاون المشترك بين الجهات الإقليمية ذات العلاقة، وتوحيد الجهود في سبيل ذلك، وقد تمّ تأسيس مؤسسة أهلية لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة تحملُ اسم (مؤسسة المبادرة الخضراء)، وقد تضمّن نظامها الأساسي بيان الغرض منها، وتنظيم شؤونها المالية والإدارية، والنظام الذي تخضع له المؤسسة، والجهة المشرفة على أعمالها والرقابة عليها، ونحو ذلك. [1]

---

(١) بموجب الأمر الملكي رقم أ/ ٣٢ وتاريخ ١/ ٢/ ١٤٤٤هـ

- **إنشاء المراكز والبرامج الإقليمية، مثل:** [١]

○ المركز الإقليمي للتغير المناخي: ويهدف المركز إلى جمع ومشاركة أبحاث علوم المناخ ودراستها، والمساعدة في توفير الخطط العلمية في هذا المجال، وتقليل آثار التغير المناخي، وحماية البيئة، على المستويين الوطني والإقليمي.

○ إنشاءُ المركز الإقليمي للإنذار المبكر بالعواصف الرملية: يهدفُ إلى رصد الظواهر الغبارية والرملية ومواجهتها وتقليل المخاطر الناجمة عنها، على الصعيدين المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى إعداد الدراسات والأبحاث ذات العلاقة، وإصدار التوقعات والتقارير قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

○ إنشاءُ البرنامج الإقليمي لاستمطار السحب: والذي يهدفُ إلى زيادة مستوى هطول الأمطار، وإيجاد مصادر جديدة للمياه، وتقليص رقعة التصحر، والتخفيف من الجفاف، وإعداد الدراسات، والتقارير العلمية، والمتخصصة.

- انضمامُ المملكة إلى الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومواردها بعضوية مستقلة ممثلة في الهيئة الملكية لمحافظة العلا. [٢] وهي منظمة دولية تأسست عام ١٩٤٨م، تضم أكثر من ١٤٠٠ عضو، من دول وحكومات ومنظمات، ويقوم عملها على إجراء البحوث العلمية في مجالات البيئة المختلفة، وتوحيد الجهود في سبيل ذلك، وإصدار الأدلة والسياسات الاسترشادية في هذا الشأن.

---

(١) https://ncm.gov.sa/

(٢) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٦٥٢ وتاريخ ٥/ ١١/ ١٤٤٢هـ

- الانضمامُ إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية: وهو تحالف دولي يتخذ من دولة الهند مقرا له، ويهدف إلى معالجة التحديات الرئيسية المتعلقة بالطاقة الشمسية، وتوسيع نطاق استخدمها في الدول الأعضاء.
- انضمامُ المملكة العربية السعودية إلى مبادرة التعهد العالمي في شأن الميثان؛ ممثلة في وزارة الطاقة. [١] وهي من أبرز المعاهدات التي تستهدف الحد من الاحتباس الحراري، من خلال تقليل انبعاثات غاز الميثان.
- انضمام المملكة العربية السعودية إلى المبادرة الدولية للشعاب المرجانية. [٢]
- انضمام المملكة العربية السعودية إلى التحالف العالمي للمحيطات. [٣]
- إطلاقُ المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي والحفاظ على الموائل الفطرية البرية.
- إطلاقُ مبادرة إنشاء المنصة العالمية لتسريع أبحاث الشعب المرجانية.
- **الانضمامُ إلى منظمة وقاية النباتات في الشرق الأدنى**: وهي منظمة إقليمية تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة.
- **التعاون البيئي من خلال مجلس التعاون الخليجي، مثل**: [٤]
  - تشكيلُ اللجنة الدائمة لاتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون.

---

(١) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٦ وتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٤٤٣هـ

(٢) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٦١ وتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٤٤٢هـ

(٣) صدر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٨ وتاريخ ٨/ ٦/ ١٤٤٣هـ

(٤) https://www.gcc-sg.org/

- تشكيلُ اللجنة الدائمة للأرصاد الجوية والمناخ بدول مجلس التعاون.
- الموافقةُ على النظام العام للبيئة لمجلس التعاون الخليجي.
- الموافقةُ على السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة بمجلس التعاون الخليجي.
- إنشاءُ مركز الرصد البيئي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- إنشاءُ مركز دول مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ.

الخاتمة

نستعرض في هذه الخاتمة أهمّ النتائج والتوصيات التي تمّ التوصُّل إليها، على هدى - ما سبق جمعه وبيانه في ثنايا هذه الدراسة- وذلك فيما يلي:

أولاً: النتائج:

- عناية المملكة الكبيرة واهتمامها البالغ بالبيئة، واعتبارها أولوية قصوى، وهدفًا استراتيجيًّا، ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- امتدادُ جهود المملكة في حماية البيئة وتوسيع نطاقها، لتشمل كافة الأصعدة: المحلية، والإقليمية والدولية.
- تنوع التشريعات البيئة المملكة، لتشمل كافة أشكال وعناصر البيئة، كالصحة العامة المرتبطة بالإنسان والحيوان والنبات، والحياة الفطرية، والغطاء النباتي، والمياه، والمناخ، والضوضاء، والنفايات، وغيرها.
- جسدت المملكة مبادراتها في حماية البيئة من خلال ركائز رئيسية هي: الإدارية (بإنشاء المراكز الوطنية المتخصصة)، والقانونية (بإصدار التشريعات والتنظيمات واللوائح) والمالية (بتأسيس صندوق البيئة)، والأمنية (بإنشاء القوات الخاصة للأمن البيئي)، وذلك لضمان تحقيق الاستدامة والفاعلية.
- وجودُ بعض التداخل في الاختصاصات بين الجهات ذات العلاقة، أو احتمالية وجوده، كما هو الحال في محطات الوقود، ومهام الضبط البيئي، والمناطق المتاخمة للبحر الأحمر، على سبيل المثال.

ثانياً: التوصيات:

- حثُّ الباحثين على إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتخصصة والدقيقة حول التشريعات القانونية البيئية المتعددة، ومواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال.

- إنشاءُ برامج مهنية أو أكاديمية لتأهيل وتدريب العاملين أو المهتمين بالعمل في المجال البيئي.
- ضرورةُ إنشاء منصّة أو بوابة وطنية موحّدة لتوثيق جهود المملكة في المجال البيئي، وتسهيلاً للباحثين.
- ضرورةُ زيادة الوعي البيئي لدى الأفراد والشركات والمؤسسات، من خلال التوعية والتثقيف، بالتزامن مع الجهود الحكومية في هذا الصدد.
- معالجةُ التداخل في الاختصاصات بين الجهات ذات العلاقة، ونحوها مما قد يظهر أثناء التطبيق العملي، كمحطات الوقود، ومهام الضبط البيئي، والمناطق المتاخمة للبحر الأحمر.

قائمة المراجع

الكتب والرسائل العلمية:

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (١٤١٤). "لسان العرب". دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة.
- ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني الرازي، (١٣٩٩). (مقاييس اللغة). دار الفكر.
- الحديثي، صلاح عبد الرحمن، (٢٠١٠). "النظام القانوني الدولي لحماية البيئة". منشورات الحلبي الحقوقية.
- الحلو، ماجد راغب، (١٩٩٥). "حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية". دار المطبوعات الجامعية.
- الريسوني، قطب، (٢٠٠٨). "المحافظة على البيئة من منظور إسلامي: دراسة تأصيلية في ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة". دار ابن حزم.
- سعيد، دارا محمد الأمين، (٢٠١٥). "حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية والصكوك الدولية والقوانين الوطنية". دار الفتح للدراسات والنشر.
- الطريف، محمد بن سليمان، (١٩٩٦). "أنظمة المحافظة على الحياة الفطرية والمواطن الطبيعية في المملكة العربية السعودية". الهيئة الوطنية للحماية الفطرية.
- عمر، أحمد مختار، (١٤٢٩). "معجم اللغة العربية المعاصرة". عالم الكتب، الطبعة الأولى.

الأبحاث والدوريات:

- التويجري، إبراهيم بن عبد الله. (٢٠٢١). "الحماية الجزائية للبيئة في الأنظمة السعودية". المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٢٣.

- آل داوود، عبد الله بن ناصر. (٢٠١٣). مجهودات المملكة العربية السعودية في المجال البيئي. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية.

- الشريف، نايف بن سلطان. (٢٠١٥). جرائم البيئة وعقوباتها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة، مج ٢٩ ع ١.

- العبيدي، أسامة بن غانم. (٢٠١٨). جرائم تلويث البيئة وتطبيقاتها في النظام السعودي. مجلة البحوث الأمنية، مج،٢٧ ع٦٩.

- العلواني، عبد العزيز فتحي. (٢٠٢٠). تعويض الأضرار البيئية وفق النظام العام للبيئة في المملكة العربية السعودية الصادر عام ١٤٢٢هـ: دراسة تحليلية. مجلة جيل حقوق الإنسان، ع، ٣٩.

- الغامدي، محمد سعيد ناحي. (٢٠٠٢). حماية البيئة في الاقتصاد الإسلامي مع الإشارة إلى التجربة السعودية. آفاق جديدة للدراسات التجارية، مج ،١٤ ع ١/ ٢.

- النشوان، عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الرحمن. (٢٠١٦). الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الخمسية للمملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، ع،١٢ مج،٢.

- صفاحي، إسماعيل. (٢٠٢١). حماية البيئة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠. مجلة كلية الشريعة والقانون، دقهلية، ع ٢٣، ج ٣. العدد الثالث والعشرون لسنة ٢٠٢١م الإصدار الثاني.

- فلمبان، عبادي ساهل. (٢٠٠٧). التنمية البشرية المستدامة وقضايا البيئة في المملكة العربية السعودية. المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- محمد، خالد السيد المتولي. (٢٠٠٨). الجهود السعودية لحماية البيئة من النفايات الخطرة، بذل العناية الواجبة. مجلة الدبلوماسي، ع ،٣٨.

التقارير:

- الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة، مايو ٢٠١٨، وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- التقرير السنوي لعام ٢٠٢١. وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢. المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي.
- التقرير السنوي الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨. الهيئة العامة للإحصاء.

الأنظمة واللوائح والقرارات والأحكام:

- النظام الأساسي للحكم الصادر في ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ
- نظام البيئة: الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ١٦٥) وتاريخ ١٩/ ١١/ ١٤٤١هـ، ولوائحه التنفيذية
- نظام المياه: الصادر بموجب المرسوم ملكي رقم (م/ ١٥٩) وتاريخ ١١/ ١١/ ١٤٤١هـ.
- نظام إدارة النفايات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٣ وتاريخ ٥/ ١/ ١٤٤٣هـ
- قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٤ وتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٤٣٩هـ
- قرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ وتاريخ ٢٩/ ١/ ١٤٤٠هـ
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٧ وتاريخ ٦/ ٥/ ١٤٣٩هـ
- قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٥ وتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٤٣٩هـ
- الأمر الملكي رقم أ/ ١٣٣ وتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٤٣٧هـ

- قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٧ وتاريخ ١٩/ ٧/ ١٤٤٠هـ
- قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٧ وتاريخ ١١/ ٨/ ١٤٤٠هـ
- الأمر الملكي رقم أ/ ٢٢٠ وتاريخ ١٧/ ٩/ ١٤٣٩هـ
- الأمر الملكي رقم أ/ ٣٢ وتاريخ ١/ ٢/ ١٤٤٤هـ
- قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٦ وتاريخ ١٩/ ٧/ ١٤٤٠هـ
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٩ وتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٤٤٠هـ
- الأمر الملكي رقم أ/ ٣٢ وتاريخ ١/ ٢/ ١٤٤٤هـ
- مدونة الأحكام والمبادئ الإدارية، الصادرة عن ديوان المظالم.

المواقع الإلكترونية:

- موقع المنصة الوطنية الموحد: https://www.my.gov.sa/
- موقع رؤية المملكة ٢٠٣٠: https://www.vision2030.gov.sa/
- موقع وزارة الطاقة: https://www.moenergy.gov.sa/
- موقع مبادرة السعودية الخضراء: https://www.greeninitiatives.gov.sa/
- موقع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء):
- https://www.adaa.gov.sa/

References:

alkutub walrasayil aleilmiia:

• abn manzurin, muhamad bin makram bin ealay, (1414). "lisan alearbi". dar sadir, bayrut, altabeat althaalithata.

• abin faris, 'ahmad bin faris alqazwinii alraazi, (1399). (maqayis allughati). dar alfikri.

• alhadithi, salah eabd alrahman, (2010). "alnizam alqanunii aldawlii lihimayat albiyati". manshurat alhalabii alhuquqiati.

• alhulu, majid raghba, (1995). "himayat albiyat fi daw' alsharieat al'iislamiati". dar almatbueat aljamieiati.

• alrisuni, qutb, (2008). "almuhafazat ealaa albiyat min manzur 'iislami: dirasat tasiliat fi daw' alkitaab walsunat wamaqasid alsharieati". dar aibn hazm.

• saeida, dara muhamad al'amin, (2015). "himayat albiyat fi daw' alsharieat al'iislamiat walsukuk alduwliat walqawanin alwataniati". dar alfath lildirasat walnashri.

• alttrif, muhamad bin sulayman, (1996). "'anzimat almuhafazat ealaa alhayaat alfitriat walmuatin altabieiat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati". alhayyat alwataniat lilhimayat alfitriati.

• eumri, 'ahmad mukhtar, (1429). "muejam allughat alearabiat almueasirati". ealam alkutub, altabeat al'uwlaa.

al'abhath waldawryat:

• altuijri, 'iibrahim bin eabd allahi. (2021). "alhimayat aljazayiyat lilbiyat fi al'anzimat alsaeudiati". almajalat alearabiat lilnashr alealmii, aleadad 23.

• al dawwd, eabd allh bin nasir. (2013). majhudat almamlakat alearabiat alsaeudiat fi almajal albiyiy. majalat almanarat lildirasat alqanuniat wal'iidariati.

• alsharif, nayif bin sultan. (2015). jarayim albiyat waeuqubatuha fi almamlakat alearabiat alsaeudiati: dirasat muqaranati. majalat jamieat almalik eabd aleaziz - alaiqtisad wal'iidaratu, maj 29 e 1.

• aleabidii, 'usamat bin ghanima. (2018). jarayim talwith albiyat watatbiqatuha fi alnizam alsaeudii. majalat albuhuth al'amniati, mij,27 ea69.

• aleulwani, eabd aleaziz fatuhi. (2020). taewid al'adrar albiyiyat wifq alnizam aleami lilbiyat fi almamlakat alearabiat alsueudiat

alsaadir eam 1422hi: dirasat tahliliatun. majalat jil huquq al'iinsani, ea, 39.

• alghamdi, muhamad saeid nahi. (2002). himayat albiyat fi alaiqtisad al'iislamii mae al'iisharat 'iilaa altajribat alsaeudiati. afaq jadidat lildirasat altijariati, maj ,14 e 1/2.

• alnshwan, eabd alrahman bin eabd aleaziz bin eabd alrahman. (2016). alaietibarat albiyiyat fi khutat altanmiat alkhamsiat lilmamlakat alearabiat alsaeudiati. majalat aldirasat al'iinsaniat wal'adabiati, ea,12 mij,2.

• safahi, 'iismaeil. (2021). himayat albiyat fi almamlakat alearabiat alsaeudiat wifq ruyat 2030. majalat kuliyat alsharieat walqanuni, daqahliat, e 23, j 3. aleadad althaalith waleishrun lisanat 2021m al'iisdar althaani.

• flimban, eabaadi sahli. (2007). altanmiat albashariat almustadamat waqadaya albiyat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati. almutamar alearabia alsaadis lil'iidarat albiyiyati: altanmiat albashariat wathariha ealaa altanmiat almustadamati, sharm alshaykh: almunazamat alearabiat liltanmiat al'iidariati.

• muhamad, khalid alsayid almutawli. (2008). aljuhud alsaeudiat lihimayat albiyat min alnufayat alkhatirati, badhl aleinayat alwajibati. majalat aldiblumasi, e ,38.

altaqarir:

• almulakhas altanfidhii liliastiratijiat alwataniat lilbiyati, mayu 2018, wizarat albiyat walmiah walziraeati.

• altaqrir alsanawiu lieam 2021. wizarat albiyat walmiah walziraeati.

• altaqrir alsanawiu lieam 2022. almarkaz alwatanii lilraqabat ealaa alailtizam albiyiy.

• altaqrir alsanawiu al'iihsayiyu li'ahdaf altanmiat almustadamat lieam 2018. alhayyat aleamat lil'iihsa'i.

al'anzima wallawayih walqararat wal'ahkam:

• alnizam al'asasii lilhukm alsaadir fi 27/8/1412h

• nizam albiyati: alsaadir bimujib almarsum almalakii raqm (m/165) watarikh 19/11/1441hi, walawayihih altanfidhia

• nizam almayahi: alsaadir bimujib almarsum malakayun raqm (m/159) watarikh 11/11/1441hi.

• nizam 'iidarat alnufayat alsaadir bialmarsum almalakii raqm mi/3 watarikh 5/1/1443h
• qarar majlis alwuzara' raqm 454 watarikh 22/8/1439h
• qarar majlis alwuzara' raqm 73 watarikh 29/1/1440h
• qarar majlis alwuzara' raqm 227 watarikh 6/5/1439h
• qarar majlis alwuzara' raqm 455 watarikh 22/8/1439h
• al'amr almalakiu raqm 'a/133 watarikh 30/7/1437h
• qarar majlis alwuzara' raqm 417 watarikh 19/7/1440h
• qarar majlis alwuzara' raqm 457 watarikh 11/8/1440h
• al'amr almalakiu raqm 'a/220 watarikh 17/9/1439h
• al'amr almalakiu raqm 'a/32 watarikh 1/2/1444h
• qarar majlis alwuzara' raqm 416 watarikh 19/7/1440h
• qarar majlis alwuzara' raqm 249 watarikh 25/4/1440h
• al'amr almalakiu raqm 'a/32 watarikh 1/2/1444h
• mudawanat al'ahkam walmabadi al'iidariati, alsaadirat ean diwan almazalimi.

almawaqie al'iilikturuniia:

• mawqie alminasat alwataniat almuahad:
https://www.my.gov.sa/
• mawqie ruyat almalikat 2030:
https://www.vision2030.gov.sa/
• mawqie wizarat altaaqati:
https://www.moenergy.gov.sa/
• mawqie mubadarat alsueudiat alkhadra':
https://www.greeninitiatives.gov.sa/
• mawqie almarkaz alwatanii liqias 'ada' al'ajhizat aleama ('ada'i):
https://www.adaa.gov.sa/

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ١٦٩٧
أهمية البحث: ١٦٩٧
إشكالية البحث: ١٦٩٨
أهداف البحث: ١٦٩٨
تساؤلات البحث: ١٦٩٨
نطاق البحث وحدوده: ١٦٩٩
الدراسات السابقة: ١٦٩٩
منهج البحث: ١٧٠٠
خطة البحث: ١٧٠٠
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمفردات العنوان ١٧٠١
المطلب الأول: التعريف بالمملكة العربية السعودية: ١٧٠١
المطلب الثاني: التعريف بالبيئة: ١٧٠٣
المطلب الثالث: أهمية حماية البيئة: ١٧٠٥
المطلب الرابع: عناية المملكة العربية السعودية بالبيئة. ١٧٠٧
المبحث الثاني: التشريعات البيئية الحديثة في المملكة العربية السعودية: ١٧١١
المطلب الأول: مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠: ١٧١١
المطلب الثاني: التشريعات القانونية: ١٧١٥
المطلب الثالث: التشريعات الإدارية: ١٧١٨
المطلب الرابع: التشريعات الدولية: ١٧٢٤
الخاتمة ١٧٢٨
أولاً: النتائج: ١٧٢٨
ثانياً: التوصيات: ١٧٢٨
قائمة المراجع ١٧٣٠
REFERENCES: ١٧٣٤
فهـــــرس الموضوعـــــات ١٧٣٧